

## Evaluating the Performance of Internal Control under the Electronic Accounting System in Saudi Private Universities. Case Study of Private Colleges in Gassim 2021

Dr. Adil Mohamed Ahmed Yousif

Unaizah Colleges | KSA

Received:  
03/01/2023

Revised:  
14/01/2023

Accepted:  
07/09/2023

Published:  
30/12/2023

\* Corresponding author:  
[adil55m@yahoo.com](mailto:adil55m@yahoo.com)

**Citation:** Yousif, A. M. (2023). Evaluating the Performance of Internal Control under the Electronic Accounting System in Saudi Private Universities. Case Study of Private Colleges in Gassim 2021. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 7(12), 1 – 20. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.C030123>

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

**Abstract:** Internal control is considered an essential part of comprehensive control and its importance, because it is considered the first line of defense in preventing repelling and limiting the risks that may be exposed to it through the process of ensuring the correctness of Accounting Information for what is recorded in the records, protecting the colleges assets, raising the efficiency of employees, and encouraging them to adhere to administrative and financial policies. The study aims to know the extent of reliance on accounting information in the internal control process in light of the use of electronic accounting in private colleges in Gassim, in addition to knowing the extent to which the internal auditor is familiar with understanding and evaluating electronic accounting in private colleges in Gassim. The importance of the study stems from the importance of the research stems from the importance of internal control and its role in maintaining the integrity and validity of the financial statements, and therefore this requires several procedures and requirements carried out by the authority responsible for preparing the financial statements and auditing, whether it is internal auditing or external auditing, thus contributing to identifying weaknesses and strengths in The process of internal control in private colleges in Gassim. The study followed the analytical descriptive approach and the case study approach and method. Primary information was collected through a questionnaire and secondary information was collected through books, references, periodicals and publications. The time limit for the study year 2021. The most important results of the study proved that the accounting operations were completed quickly through the electronic accounting programs and thus led to the quality of the financial reports, and that the electronic accounting programs contributed to achieving the degree of safety and reliability and ensuring the outputs of the electronic accounting system, and there is a periodic review of the internal control system by the Department of Internal Audit in the colleges.

**Keywords:** internal control - electronic accounting - private universities - Saudi Arabia.

**تقويم أداء الرقابة الداخلية في ظل نظام المحاسبة الإلكترونية في الجامعات الأهلية السعودية –**

### دراسة حالة الكليات الأهلية بالقصيم 2021م

الدكتور / عادل محمد أحمد يوسف

كليات عنيزة الأهلية | المملكة العربية السعودية

**المستخلص:** تعتبر الرقابة الداخلية جزء أساسي من الرقابة الشاملة وتمثل أهميتها لأنها تعتبر خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من خلال عملية التأكد من صحة المعلومات المحاسبية لما هو مدون في السجلات وحماية موجودات الكليات ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم بالتمسك بالسياسات الإدارية والمالية. تهدف الدراسة إلى معرفة مدى الإعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة الداخلية في ظل استخدام المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم، بالإضافة إلى معرفة مدى إلمام المراجع الداخلي في فهم وتقييم المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم. تنبع أهمية الدراسة تنبع أهمية البحث من أهمية الرقابة الداخلية ودورها في الحفاظ على سلامة وصحة القوائم المالية، وبالتالي يتطلب ذلك عدة إجراءات ومتطلبات تقوم بها الجهة المسئولة عن إعداد القوائم المالية والمراجعة سواءً كانت المراجعة الداخلية أم المراجعة الخارجية، بالتالي الإسهام في تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية الرقابة الداخلية. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وأسلوب وتم جمع المعلومات الأولية عن طريق الإستبيان والمعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع والدوريات والمنشورات. تمثل المحدد الزمني للدراسة العام 2021م. من أهم نتائج الدراسة أثبتت أن العمليات المحاسبية تم إنجازها بسرعة عن طريق البرامج المحاسبية الإلكترونية وبالتالي أدت إلى جودة التقارير المالية، وأن البرامج المحاسبية الإلكترونية ساهمت في تحقيق درجة الأمان والثوقية والتأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني، وأن هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات. **الكلمات المفتاحية:** الرقابة الداخلية – المحاسبة الإلكترونية - الجامعات الأهلية – السعودية.

**1-1 تمهيد :**

تعتبر الرقابة الداخلية جزء أساسي من الرقابة الشاملة وتتمثل أهميتها لأنها تعتبر خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من خلال عملية التأكد من صحة المعلومات المحاسبية لما هو مدون في السجلات وحماية موجودات الكليات ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم بالتمسك بالسياسات الإدارية والمالية، بالإضافة إلى خصائص الرقابة الداخلية الفعالة في الفصل بين المسئوليات ووضوح خطوط السلطة والمسئولية وكفاءة الموظفين وسلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات وحماية الأصول والسجلات ومتابعة الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية.

أورد (توماس، وهنكي، 1989، ص 365) تعريف الرقابة الداخلية على أنها خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وإمكانية الإعتماد علي بياناتها المحاسبية، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية. ومهتم المراجع بمدى فعالية الرقابة الداخلية في حماية أصول المؤسسة وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الإعتماد عليها، والتأكد بدرجة معقولة من إمكانية أساليب الرقابة الداخلية في منع أو إكتشاف حدوث أخطاء جوهرية أو تلاعب في القوائم المالية، وغالباً ما يعتمد المراجع على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه العميل، وكذلك على نتائج إختبارات الإلتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية، للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يتطلب استخدام النظام الإلكتروني تحويل بيانات العمليات من لغة مقروءة إلى لغة الحاسب حتي تستقبلها أجهزة إدخال البيانات وتنقلها بصحبة برامج التطبيقات المحاسبية إلى الوحدة المركزية لمعالجة البيانات ويتم تحويل كل من البيانات والبرامج المحاسبية إلى لغة الحاسب باستخدام ما يسمى بالترجم وبعد الإنتهاء من معالجة البيانات بالوحدة المركزية تنقل النتائج إلى وحدات المخرجات.

صاحب استخدام المحاسبة الإلكترونية بروز عدة مشاكل تتمثل في تكلفة الحصول على البرامج والأجهزة وتدريب العاملين. يؤدي التشغيل المركزي للبيانات إلى إختصار تدفق المعلومات بين الوحدات والأفراد مما يقلل من فرص الرقابة وفرص إكتشاف الأخطاء. تخزين البيانات في وسائط إلكترونية معينة يزيد من فرص حدوث المشكلات والأخطاء عند إستدعاء هذه البيانات وبالذات إنتشار الفيروسات والقرصنة (الهاكرز) ينتج عنه تلف نظام التشغيل وحذف جميع المعلومات، عدم إكمال مساق المراجعة الذاتية أو الداخلية أو الخارجية، إذ تختصر خطوات التشغيل في دفتر اليومية وباقي الخطوات في مقابل التشغيل الإلكتروني يتم التحصيل دون أرائيك مالية وعلماً بأن الرقابة عليها في النظام اليدوي كان جزء من المراجعة المالية.

تناول الدراسة دور نظم المحاسبة الإلكترونية في عملية الرقابة الداخلية للكليات الأهلية بالقصيم وذلك نظراً لأهمية الرقابة الداخلية في الحفاظ على أصول وممتلكات الكليات وتوفير الثقة بالقوائم المالية والتي يتم إعتماد صدقيتها عن طريق المراجع القانوني، بالإضافة إلى محاولة تلمس المشاكل الحقيقية التي تواجه عملية الرقابة الداخلية في الكليات الأهلية بالقصيم والآثار المترتبة على تطبيق المحاسبة الإلكترونية 2021م.

**2-1 مشكلة البحث:**

تنبع مشكلة البحث حول تقويم أداء الرقابة الداخلية في ظل نظام المحاسبة الإلكترونية متمثل في البرامج المحاسبية في معالجة البيانات المحاسبية، وذلك بدراسة واقع الجامعات الأهلية السعودية مع التركيز على الكليات الأهلية بالقصيم.

يمكننا صياغة مشكلة البحث في صورة الأسئلة التالية:

- 1- ما مدى الإعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة الداخلية في ظل استخدام المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم ؟
- 2- هل للمراجع الداخلي إمام كافي في فهم وتقييم المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم ؟
- 3- هل هنالك مشكلات تواجه عملية الرقابة الداخلية في ظل نظام المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم ؟

**3-1 أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أهمية الرقابة الداخلية ودورها في الحفاظ علي سلامة وصحة القوائم المالية، وبالتالي يتطلب ذلك عدة إجراءات ومتطلبات تقوم بها الجهة المسئولة عن إعداد القوائم المالية والمراجعة سواءً كانت المراجعة الداخلية أم المراجعة الخارجية، بالتالي الإسهام في تحديد نقاط الضعف والقوه في عملية الرقابة الداخلية في الكليات الأهلية بالقصيم، وتحديد مدى إدراك الكليات

الأهلية بالقصيم لأهمية الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظم المحاسبة الإلكترونية، تأتي الأهمية أيضاً لأن الجامعات السعودية من القطاعات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

#### 4-1 أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق مجموعة أهداف تشمل :

- 1- معرفة مدى الإعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة الداخلية في ظل استخدام المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم.
- 2- معرفة مدى إلمام المراجع الداخلي في فهم وتقييم المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم.
- 3- معرفة المشكلات التي تواجه عملية الرقابة الداخلية في ظل نظام المحاسبة الإلكتروني في الكليات الأهلية بالقصيم.

#### 5-1 منهجية البحث:

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة في تحليل البيانات معتمداً على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS كإسلوب إحصائي متميز يسهل تحليل البيانات وصولاً للنتائج المطلوبة.

#### مصادر جمع البيانات:

يتم جمع البيانات عن طريق المصادر الأولية والثانوية :

- أ- المصادر الأولية : يتم الحصول عليها عن طريق الإستبيان لجميع إدارات المحاسبة والمراجعة وتقنية المعلومات في الكليات الأهلية بالقصيم.
- ب- المصادر الثانوية : يتم الحصول على البيانات من الكليات الأهلية بالقصيم، بالإضافة إلى الإستعانة بأهميات الكتب والمراجع والبحوث والدوريات والمجلات والتقارير السنوية والمنشورات الرسمية والأترنت وأي مصادر أخرى ممكنة.

#### 6-1 فروض البحث:

يمكننا صياغة فروض البحث بفرضي البديل والعدم كالآتي :

- 1- يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة الداخلية في ظل استخدام المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم كفرض بديل مقابل عدم إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة الداخلية في ظل استخدام المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم كفرض عدم.
- 2- للمراجع الداخلي إلمام كافي في فهم وتقييم المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم كفرض بديل مقابل عدم إلمام المراجع الداخلي الكافي في فهم وتقييم المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم للإعتماد عليها في عملية المراجعة الداخلية كفرض عدم.
- 3- هنالك مشكلات تواجه عملية الرقابة الداخلية في ظل المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم كفرض بديل مقابل عدم وجود مشكلات تواجه عملية الرقابة الداخلية في ظل المحاسبة الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم كفرض عدم.

#### 7-1 حدود البحث :

يقصد بحدود البحث الحدود المكانية والحدود الزمنية.

##### • الحدود المكانية :

تتمثل الحدود المكانية الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية بالتركيز على الكليات الأهلية بالقصيم متمثلة في الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية وتقنية المعلومات.

##### • الحدود الزمنية :

البحث يغطي الفترة الزمنية للعام 2021م.

#### 8-1 هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة مباحث المبحث الأول المقدمة ويحتوي على الإطار المنهجي والذي يشتمل على مقدمة البحث ومشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث ومنهجية البحث وفروض البحث وحدود البحث وهيكل البحث والدراسات السابقة التي لها علاقة

بموضوع البحث. أما المبحث الثاني يحتوي على الإطار النظري للمحاسبة الإلكترونية والرقابة الداخلية. أما المبحث الثالث يشتمل على الدراسة الميدانية وذلك بتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS. أخيراً المبحث الرابع يحتوي على النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

ثانياً : الدراسات السابقة:

1- دراسة مصلح 2007م :

تناولت الدراسة أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة (مصلح، 2007، ص16، 17)، وذلك من خلال تقييم مدى تطبيق هذه الإجراءات في ظل استخدام الحاسوب، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

1. الحاسوب والزام المصارف العاملة في فلسطين بإتباعها.
2. دعوة المصارف إلى عقد دورات للموظفين لمواكبة التطور السريع في مجال الحاسوب والخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف، بالإضافة لتطوير البنية التحتية لإستيعاب المعلومات ومواكبتها من خلال الإشتراك في المؤتمرات والندوات المتخصصة.
3. ضرورة التوصيف الدقيق لوظائف دائرة الحاسوب وتحديد المهام والواجبات لكل شخص لتسهيل عمليات الفصل بين الوظائف المتعارضة بحيث يمكن تحديد المسؤولية عند وقوع الأخطاء.
4. وضع خطة لقسم الحاسوب يتم تنفيذها في حالات الطوارئ وتدريب الموظفين على الإجراءات الواجب إتباعها في هذه الحالات.
5. دعوة المصارف للقيام بتقييم دوري لمدى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة في درء المخاطر.

2- دراسة ناجي 2012م :

تناولت الدراسة تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية (ناجي، 2012، ص1)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب الرقابة الداخلية العامة واستخدام التطبيقات في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية وتأثيرها على كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية. نبعت أهمية الدراسة من إبراز كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تمكن المرافق والبنوك لحماية أصولها وتحقيق الكفاءة والفعالية في بيانات التشغيل وتنفيذ السياسات والخطط المرسومة. واستخدمت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. وجدت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية لم يعد مجموعة من الإجراءات والسياسات المحددة مسبقاً والمحددة من قبل الإدارة، الرقابة الداخلية المتبعة والنظام في بيئة الأنظمة الإلكترونية لا تختلف عن تلك الموجودة في بيئة العمل التقليدية. أوصت الدراسة بضرورة تعديل وضبط إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الإلكترونية في أي منشأة أو البنك بانتظام مع التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات، والحاجة إلى تحديد معايير لتقييم نظام الرقابة الداخلية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة لأنظمة التحكم في البيئة التي تعتمد على العمليات الإلكترونية، مع أولوية الإهتمام لتطوير مؤهلات وخبرات مدقي الحسابات والمحاسبين بما يتماشى مع التطور السريع والمستمر في تكنولوجيا المعلومات الميدانية، وجعلهم على دراية باستخدام أساليب تقييم حاسوبية لتقييم نظام الرقابة الداخلية والأساليب التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. إختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن هذه الدراسة تتعلق بالجامعات الأهلية السعودية وخصوصاً الكليات الأهلية بالقصيم كمجتمع للدراسة. تتناول الدراسة أيضاً استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية تحديداً، بينما الدراسات السابقة تناولت تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الإلكترونية والنظام الإلكتروني المحوسب وأثرها على الرقابة الداخلية. تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المنهجية بإعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي مع إختلاف بعض الدراسات في المنهجين الإستقرائي والإستنباطي.

## المبحث الأول : الإطار النظري

1-2 تمهيد:

يحتوي المبحث الثاني على الإطار النظري والذي يشتمل على مبحثين، يتناول المبحث الأول المحاسبة الإلكترونية، أما المبحث الثاني فيتناول جانب الرقابة الداخلية.

2-2 المبحث الأول المحاسبة الإلكترونية :

## 2-2-1 تعريف المحاسبية الإلكترونية :

مصطلح المحاسبية الإلكترونية هو مصطلح حديث وقد ورد من قبل بأسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أو نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني أو نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وهو يعني تنفيذ المهام المحاسبية من خلال الحاسب الآلي والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وقد ظهرت النظم المحاسبية الإلكترونية في مطلع الألفية الثالثة كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات وقد أورد (ميجس، 2009، ص390) بأن المقصود بتشغيل البيانات إلكترونياً باستخدام الحاسبات الإلكترونية (الكمبيوتر) في تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات، والنظام المحاسبي الذي يتم بواسطة الكمبيوتر حيث يتم تشغيل البيانات بنفس الطريقة التي يعمل بها أي نظام محاسبي يدوي أو آلي، فالمصدر الأساسي لأي عملية تتم يدوياً هي المستندات. أورد (الحبيتي، 2003، ص25) تعريف المحاسبة الإلكترونية وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل الإلكترونية (الحاسبات الإلكترونية) في تشغيل النظام وعادةً ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة الوحدات الإقتصادية كبيرة الحجم بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها.

أورد (الحسين، 2010، ص8) أن المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تهتم بتوفير بيانات ومعلومات عن أوجه النشاط الإقتصادي، ولقد تطورت نظم المعلومات المحاسبية ووظائفها والبيانات التي تتولد عنها لتتسق مع الحاجه والطلب المتزايد عليها. النظام هو عبارة عن شبكة وصل بين إجراءات مختلفة ومتكاملة لإنجاز أعمال المشروع.

تمثل نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات النظام الإداري في أي مؤسسة وتختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية لإتخاذ القرارات، فهي الجهة المسؤولة عن توفير البيانات المالية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الخارجية وفق قواعد وإجراءات ومفاهيم متفق عليها.

أورد (الحسبان، 2004، ص28) تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها عبارة عن استخدام التقنيات الحديثة والتي توفر ميزة تنافسية للشركات في مجال المنافسة بالأسواق، وإيصال المعلومات وتخزينها ومعالجتها بهدف إتخاذ القرارات الرشيدة. ويرى (الحسبان، 2004، ص28) أن تكنولوجيا المعلومات هي استخدام أجهزة الحاسوب والوسائل المتطورة الأخرى في معالجة البيانات التي يتم الحصول عليها وتحقيق سرعة في معالجتها وتخزينها وإستردادها وتحويلها إلى معلومات موثوق بها يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

أورد (القشي، 2003، ص38) آلية العمل في النظام المحاسبي المحوسب ببساطة، هي نفس الشيء ولكن باختلاف بسيط وهو بأن يقوم المحاسب بأمر البرنامج المحوسب باتباع الأوامر السابقة جميعها عند إدخال البيانات إليه، ويقتصر عمل المحاسب بعدها على إدخال المعلومة ليس أكثر، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات، ولكن قبل إدخال البيانات للحاسوب، لا بد للمحاسب وبمساعدة مبرمج إنشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق:

- 1- إنشاء آلية ترميز للحسابات والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات.
  - 2- إنشاء دفتر يومية مبرمج وفقاً لآلية ترميز الحسابات.
  - 3- إنشاء حسابات عامة في دفتر الأستاذ العام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ المساعد.
  - 4- إنشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات.
- ولتطبيق عملية البيع البسيطة لنفترض بأن ترميز الحسابات بما يسعى دليل الحسابات.

## 2-2-3 أهداف النظم المحاسبية الإلكترونية :

أورد (الحسين، 2010، ص10) أهداف نظم المعلومات المحاسبية إلى إمداد الإدارة والأطراف الخارجية بالبيانات اللازمة عن الأداء الفعلي خلال فترة معينة عن طريق التقارير المحاسبية، وهذه التقارير عادة كمية مثل الموازنات التخطيطية والفعلية وميزان المراجعة والقوائم المالية، وتتصف معلومات هذا النظام بأنها تفصيلية وتاريخية وداخلية وتوجد عادة في أسفل الهرم الإداري عند المحاسبين.

من أهداف المحاسبة المالية تتمثل في الآتي :

- 1- قياس نتيجة أعمال المشروع (النشاط) من ربح أو خسارة من واقع قائمة الدخل.
- 2- قياس المركز المالي للمشروع ( أصوله وحقوقه وإلتزاماته ) تجاه الغير وقياس التغيرات التي تطرأ عليه من واقع الميزانية العمومية.
- 3- قياس التدفقات النقدية الداخلة للمنشأ والخارجة منها وصافي التغير في رصيد النقدية خلال فترة زمنية محددة من واقع قائمة التدفقات النقدية.

4- توفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات.

#### 2-2-4 أهمية النظم المحاسبية الإلكترونية :

أورد (ميجس، 2009، ص390) أهم المميزات هي السرعة الفائقة في إنجاز ملايين العمليات في ثانية واحدة. والأعمال التي ينجزها موظف الآلة الكاتبة في يوم كامل، يمكن أن ينجزها جهاز الطباعة الملحق بالكمبيوتر في دقيقة واحدة، وبسبب هذه السرعة يسجل جهاز الكمبيوتر العمليات فور حدوثها بحسابات الأستاذ مما يمكن من تحديث الأرصدة أولاً بأول ويهيئ الفرصة لإعداد التقارير المالية اللازمة لمساعدة متخذي القرارات في أي وقت.

#### 2-2-5 الفرق بين النظام المحاسبي اليدوي والإلكتروني :

أورد (القشي، 2003، ص36) الفرق الأساسي والجوهري بين النظام المحاسبي اليدوي والمحوسب يكمن في العقل المنفذ للأمر، يعني بأنه في النظام اليدوي يقوم الإنسان ومن خلال استخدام عقله وذكائه الفطري بتحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقاً للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ، ويتم تصحيح الخطأ عند إكتشافه، ولكن في النظام المحوسب يتم استخدام العقل الإلكتروني، والمصمم بواسطة الإنسان، وهذا العقل ينفذ الأوامر الموضوعة له مسبقاً من قبل الإنسان، وبمعنى آخر لا يمكن أن يخطئ، أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يستطيع فقط تنفيذ آلية التحليل المرسومة له مسبقاً ومن ثم تنفيذها وفقاً للسياسات والإجراءات المرسومة له مسبقاً، ولا يمكنه تجاوز أي مخططات موضوعه له من قبل الإنسان.

#### 2-3-1 تعريف الرقابة الداخلية:

بواسطة نظام الرقابة الداخلية (ميجس، 2009، ص 314) يمكن للإدارة أن تفرض رقابة على عمليات شراء البضاعة وتسليمها وتخزينها وبيعها. إن وجود نظام جيد للرقابة لا يلزم فقط لعمليات الشراء والبيع ولكن أيضاً لكل العمليات الأخرى، وفي واقع الأمر يؤثر مفهوم الرقابة الداخلية على كل الأصول والإلتزامات والأيرادات والمصروفات وأي عملية أو نشاط تقوم به الوحدة الاقتصادية، والغرض من الرقابة الداخلية هو التأكد من أن كل عمليات الوحدة تتم وفقاً للخطة والسياسات التي تضعها الإدارة. تنقسم الرقابة الداخلية إلى نوعين رئيسيين هما الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية فالرقابة الإدارية تستهدف قياس كفاءة العمليات ومدى الإستجابة للسياسات في كل أجزاء التنظيم مثال لذلك يخضع قائد الطائرة لفحص طبي سنوي ومثل هذا النوع من الرقابة الإدارية لا يعتمد على القوائم المالية. ومن ثم فإن الرقابة الإدارية ليست محل إهتمام مباشر من قبل المحاسبين أو المراجعين الخارجيين.

أما الرقابة المحاسبية الداخلية فهي تستهدف حماية الأصول وإمكانية الإعتماد على التقارير المالية والمحاسبية، والمثال على ذلك أن الفرد الذي يعهد إليه بتسليم النقدية لا يجب أن يمكسك السجلات المحاسبية، ومن متطلبات الرقابة المحاسبية ترقيم الشيكات، أن الفرد الذي يصدر أمر شراء البضاعة والمهمات لا يجب أن يكون مسئولاً عن تسلمها من المورد، وأيضاً لا ينبغي أن يوقع الشيكات المتعلقة بسداد ثمنها.

تعرف نشرة معايير المراجعة رقم (1) (ميجس، 2009، ص 314) الرقابة الداخلية على أنها: ( خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وأمكانية الإعتماد على بياناتها المحاسبية، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية ).

تتضمن الرقابة الداخلية (محمد، 1999، ص62) بمفهومها الواسع ثلاثة عناصر هي : الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية، والرقابة التشغيلية، وتهدف الرقابة التشغيلية إلى خلق بيئة تشغيل فعالة تزداد فيها الثقة بالحاسب، والقدرة على إحتواء ظروف الأخطاء والمخالفات والتصحيح الفوري لها، وتهدف الرقابة الإدارية إلى الرقابة على الأصول وتطبيق السياسات المحكمة لتوزيع السلطات والمسئوليات بالتنظيم. وتهدف الرقابة المحاسبية إلى تحقيق الدقة، والوقتية، والعدالة في التقارير المحاسبية الداخلية والخارجية.

أورد (الحسين، 2010، ص15) تعريف الرقابة الداخلية كما عرفها معهد المحاسبين الأمريكي أنها عبارة عن طرق وإجراءات

يتبناها المشروع في الآتي :

- 1- المحافظة على الأصول.
- 2- التحقق من دقة البيانات ومدى الإعتماد عليها، يوثق بها أو يعول عليها.
- 3- تحقيق الكفاءة والسير حسب الخطة الإدارية المرسومة.



لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		البيان	الفقرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
0.00	0	0.00	0	5.10	2	37.00	12	58.00	19	البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة الأمان لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.	2
0.00	0	0.00	0	4.30	1	50.00	17	45.70	15	البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة الموثوقية لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.	3
0.00	0	0.70	0.24	4.30	1	48.60	16	46.40	15	البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة التأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.	4
0.70	0.24	2.90	1	15.90	5	42.80	14	37.70	12	يتم الاستعانة بشركات إستشارية متخصصة لإجراء التعديل على النظام المحاسبي الإلكتروني.	5
1.40	0.48	2.20	0.72	8.70	3	38.40	13	49.30	16	مجاميع الرقابة على المدخلات تراجع بواسطة شخص بخلاف العاملين على إدخال البيانات.	6
0.00	0	2.90	1	5.80	2	35.50	12	55.80	18	عند إلغاء أو تعديل عملية في البرنامج فإنها تظهر في اليومية ويظهر سبب الإلغاء ورقم الموظف الذي قام بعملية الإلغاء أو التعديل	7
0.00	0	0.70	0.24	2.20	1	33.30	11	63.80	21	هنالك تحديد صلاحيات للمستخدمين للنظام المحاسبي الإلكتروني علي حسب درجة الموظف والمهام المسئول عنها.	8
15.20	5	17.40	6	19.60	6	26.80	9	21	7	يمكن الدخول لاستخدام النظام المحاسبي الإلكتروني عن طريق موقع الكليات في الشبكة العنكبوتية.	9

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2021م)

الفقرة الأولى في الجدول رقم (2-3) تشير إلى أن نسبة 97.10% أكدوا سرعة إنجاز العمليات المحاسبية عن طريق البرامج المحاسبية الإلكترونية تؤدي إلى جودة التقارير المالية، وأن نسبة 2.90% ليس لديهم علم بذلك الإنجاز.

الفقرة الثانية في الجدول رقم (2-3) أن نسبة 95% أكدوا بأن البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة الأمان لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني، بينما نسبة 5% فقط ليس لديهم علم بتلك البرامج.

الفقرة الثالثة في الجدول رقم (2-3) تشير أن نسبة 95.70% أكدوا بأن البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة الموثوقية لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني، بينما أن نسبة 4.30% ليس لديهم علم بتلك البرامج.

الفقرة الرابعة في الجدول رقم (2-3) توضح أن نسبة 95% أكدوا بأن البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة التأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني، وأن نسبة 0.70% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 4.30% ليس لديهم علم بتلك البرامج.

الفقرة الخامسة في الجدول رقم (2-3) تؤكد أن نسبة 85.50% أكدوا إستعانتهم بشركات إستشارية متخصصة لإجراء التعديل على النظام المحاسبي الإلكتروني، وأن نسبة 3.60% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 3.60% ليس لديهم علم بذلك التعديل.

الفقرة السادسة في الجدول رقم (2-3) توضح أن نسبة 87.70% أكدوا أن مجاميع الرقابة على المدخلات تراجع بواسطة شخص بخلاف العاملين على إدخال البيانات، وأن نسبة 3.60% لم يؤكدوا تلك المجاميع، بينما نسبة 8.70% ليس لديهم علم بتلك المجاميع.

الفقرة السابعة في الجدول رقم (2-3) تبين أن نسبة 91.30% أكدوا عند إلغاء أو تعديل عملية في البرنامج فإنها تظهر في اليومية ويظهر سبب الإلغاء ورقم الموظف الذي قام بعملية الإلغاء أو التعديل، وأن نسبة 2.90% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 5.80% ليس لديهم علم بعملية الإلغاء أو التعديل.

الفقرة الثامنة في الجدول رقم (2-3) تشير إلى أن نسبة 97.10% أكدوا أن صلاحيات المستخدمين للنظام المحاسبي الإلكتروني تحدد علي حسب درجة الموظف والمهام المسئول عنها، وأن نسبة 0.70% لم يؤكدوا تلك الصلاحيات، بينما نسبة 2.20% ليس لديهم علم بتلك الصلاحيات.

الفقرة التاسعة في الجدول رقم (2-3) تؤكد أن نسبة 47.80% أكدوا إمكانية الدخول لاستخدام النظام المحاسبي الإلكتروني عن طريق موقع الكليات في الشبكة العنكبوتية، وأن نسبة 32.60% لم يؤكدوا تلك الإمكانية، بينما نسبة 19.60% ليس لديهم علم بإمكانية الدخول.

بالنظر للمحور الأول تبين مدى إعتداد الرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية الإلكترونية في عملية في إتخاذ القرارات في الكليات الأهلية لأن إجابات الإستبيان تتفق مع الإطار النظري للبحث وإحتلت النسبة العالية مقارنة ببقية النسب الأخرى.

#### جدول رقم (3-3) مدى إلمام المراجع الداخلي بالمحاسبة الإلكترونية لإغراض المراجعة الداخلية

الفقرة	البيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	هنالك إلمام كبير من قبل المراجع الداخلي في الكليات للتعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية.	14	42.80	14	43.50	3	8.70	1	3.60	0.50	1.40
2	هناك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني أيضاً.	16	47.80	14	41.30	3	8.70	1	2.20	0	0.00
3	يطلب من المراجع القانوني تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات.	11	33.30	14	42.00	6	18.80	2	5.10	0.20	0.70
4	يتم تقديم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية	11	33.30	14	42.00	6	19.60	2	5.10	0	0.00

الفقرة	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
	لقسم تقنية المعلومات لتقييم الأجهزة والبرامج من قبل إدارة المراجعة الداخلية.									
5	يعتمد المراجع القانوني على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه الكليات.	11	33.30	14	42.00	7	0420.	1	4.30	0.00
6	إختصار الخطوات وسرعة رصد ومعالجة البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي الإلكتروني يعيق عمل المراجع الداخلي.	6	18.10	8	23.20	8	23.90	11	31.90	2.90
7	توجد إدارة للمراجعة الداخلية في الكليات للقيام بدورها في عملية المراجعة.	18	55.10	13	39.90	1	2.90	0.50	1.40	0.70
8	مستوي تواجد وعمل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات بصورة كلية.	14	41.30	15	44.20	4	0412.	0.50	1.40	0.70
9	المراجع الداخلي في الكليات على دراية ومعرفة تامة بكيفية التعامل مع مخاطر نظم تشغيل المحاسبة الإلكترونية.	13	38.40	15	44.20	5	0315.	0.50	1.40	0.70

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2021م)

تشير الفقرة الأولى في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 86.30% أكدوا أن موظفي الكليات بأن لديهم إلمام كبير في التعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية، وأن نسبة 5% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 8.70% ليس لديهم علم بتلك البرامج.

تبين الفقرة الثانية في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 89.10% أكدوا بأن هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني أيضاً، وأن نسبة 2.20% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 8.70% ليس لديهم علم بذلك.

تشير الفقرة الثالثة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 75.30% أكدوا بأن المراجع القانوني يطلب تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات، وأن نسبة 5.10% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 19.60% ليس لديهم علم بذلك.

تؤكد الفقرة الرابعة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 75.30% أكدوا تقديم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات لتقييم الأجهزة والبرامج من قبل إدارة المراجعة الداخلية، وأن نسبة 5.10% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 19.60% ليس لديهم علم بذلك النظام.

توضح الفقرة الخامسة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 75.30% أكدوا بأن المراجع القانوني يعتمد على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه الكليات، وأن نسبة 4.30% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 20.40% ليس لديهم علم بذلك.

تشير الفقرة السادسة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 41.30% أكدوا إختصار الخطوات وسرعة رصد ومعالجة البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي الإلكتروني يعيق عمل المراجع الداخلي، وأن نسبة 34.80% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 23.90% ليس لديهم علم بذلك.

تؤكد الفقرة السابعة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 95% أكدوا وجود إدارة للمراجعة الداخلية في الكليات للقيام بدورها في عملية المراجعة، أن نسبة 2.10% لم يؤكدوا ذلك الوجود، بينما نسبة 2.90% ليس لديهم علم بذلك.

بالإشارة إلى الفقرة الثامنة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 85.50% أكدوا أن مستوى تواجد وعمل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات بصورة كلية، وأن نسبة 2.10% لم يؤكدوا ذلك المستوى، بينما نسبة 12.40% ليس لديهم علم بذلك المستوى.

تشير الفقرة التاسعة في الجدول رقم (3-3) أن نسبة 82.60% أكدت أن المراجع الداخلي في الكليات على دراية ومعرفة تامة بكيفية التعامل مع مخاطر نظم تشغيل المحاسبة الإلكترونية، وأن نسبة 2.10% لم يؤكدوا ذلك، بينما نسبة 15.30% ليس لديهم علم بذلك المستوى.

#### جدول رقم (4-3) مشكلات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للنظم المحاسبية

الفقرة	البيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	هنالك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول والتعامل معها وذلك بعمل بروفایل في الشبكة الداخلية للكليات لكل مستخدم وكل على حسب صلاحياته.	40.60	13	39.90	13	6	6	16.70	6	0.70	0.70
2	يتم حفظ المعلومات والملفات على شكل اسطوانات أو هارد دسك خارجي مع عمل نسخ احتياطية في الخادم الرئيسي.	48.60	16	37.70	12	3	3	8.70	3	1	2.20
3	هناك تأمين على الخادم المركزي ضد السرقة والحريق والكوارث الطبيعية.	51.40	17	37.70	12	3	3	8.00	3	0.50	1.40
4	تتوفر وسائل أمنية لحماية الخادم المركزي وجميع أجهزة الحاسوب والشبكة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية ورجال الأمن والوسائل الحساسة للحرارة والدخان.	52.20	17	38.40	13	2	2	7.20	2	0.20	1.40
5	هناك بدائل كافية لإستمرار التشغيل لأجهزة الحاسوب والخادم الرئيسي عند إنقطاع الكهرباء.	58.00	19	33.30	11	2	2	5.80	2	0.20	2.20
6	هناك برامج قوية لحماية	54.30	18	39.10	13	2	2	5.80	2	0.20	0.00



الفقر ة	البيان	المتوسط الحسابي القيمة	المتوسط الحسابي النسبة	مستوى المعنوية
	النظام المحاسبي الإلكتروني			
4	البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة التأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.	4.41	88.12	0.000
5	يتم الإستعانة بشركات إستشارية متخصصة لإجراء التعديل على النظام المحاسبي الإلكتروني.	4.14	82.75	0.000
6	مجاميع الرقابة على المدخلات تراجع بواسطة شخص بخلاف العاملين على إدخال البيانات.	4.32	86.38	0.000
7	عند إلغاء أو تعديل عملية في البرنامج فإنها تظهر في اليومية ويظهر سبب الإلغاء ورقم الموظف الذي قام بعملية الإلغاء أو التعديل.	4.44	88.84	0.000
8	هنالك تحديد صلاحيات للمستخدمين للنظام المحاسبي الإلكتروني علي حسب درجة الموظف والمهام المسئول عنها.	4.60	92.03	0.000
9	يمكن الدخول لاستخدام النظام المحاسبي الإلكتروني عن طريق موقع الكليات في الشبكة العنكبوتية.	3.21	64.20	0.073
	جميع فقرات المجال	4.31	86.18	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2021م)

الفقرة الأولى في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.57) أي بنسبة (91.45)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.57) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بأن سرعة إنجاز العمليات المحاسبية عن طريق البرامج المحاسبية الإلكترونية تؤدي إلى جودة التقارير المالية.

الفقرة الثانية في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.53) أي بنسبة (90.58)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.53) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بأن البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة الأمان لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.

الفقرة الثالثة في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.41) أي بنسبة (88.26)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.41) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون مساهمة البرامج المحاسبية الإلكترونية في تحقيق درجة الموثوقية لمخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.

الفقرة الرابعة في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.41) أي بنسبة (88.12)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.41) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون مساهمة البرامج المحاسبية الإلكترونية في تحقيق درجة التأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.

الفقرة الخامسة في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.14) أي بنسبة (82.75)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.14) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بالإستعانة بشركات إستشارية متخصصة لإجراء التعديل على النظام المحاسبي الإلكتروني.

الفقرة السادسة في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.50) أي بنسبة (90.00)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.50) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بأن المستندات الأصلية تحفظ في ملفات للرجوع إليها عند الحاجة.

الفقرة السابعة في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.27) أي بنسبة (85.36)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.27) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بوجود رقابة كافية لإكتشاف أي نقص في بيانات المدخلات.

الفقرة الثامنة في الجدول رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.32) أي بنسبة (86.38)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.32) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بأن مجاميع الرقابة على المدخلات تراجع بواسطة شخص بخلاف العاملين على إدخال البيانات.

الفقرة التاسعة في الجدول رقم (4-3) المتوسط الحسابي يساوي (4.44) أي بنسبة (88.84)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.44) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون أنه عند إلغاء أو تعديل عملية في البرنامج فإنها تظهر في اليومية ويظهر سبب الإلغاء ورقم الموظف الذي قام بعملية الإلغاء أو التعديل.

بتحليل مدي صحة إجابات الفرضية الأولى تم حساب المتوسط الحسابي الخاص بفقرات هذه الفرضية والتي تشمل (9) فقرة في الجدول أعلاه رقم (4-3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (4.31) أي بنسبة (86.18)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال (4.31) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون اعتماد الرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية الإلكترونية في إتخاذ القرارات.

#### جدول رقم (5-3) اختبار الفرضية الثانية مدى إلمام المراجع الداخلي بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

الفقرة	البيان	المتوسط الحسابي القيمة	المتوسط الحسابي النسبة	مستوى المعنوية
1	هنالك إلمام كبير من قبل موظفي الكليات في التعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية.	4.22	84.49	0.000
2	هناك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني أيضاً.	4.35	86.96	0.000
3	يطلب من المراجع القانوني تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات.	4.02	80.43	0.000
4	يتم تقديم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات لتقييم الأجهزة والبرامج من قبل إدارة المراجعة الداخلية.	4.04	80.72	0.000
5	يعتمد المراجع القانوني على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه الكليات.	4.04	80.87	0.000
6	إختصار الخطوات وسرعة رصد ومعالجة البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي الإلكتروني يعيق عمل المراجع الداخلي.	3.22	64.35	0.030
7	توجد إدارة للمراجعة الداخلية في الكليات للقيام بدورها في عملية المراجعة.	4.47	89.42	0.000
8	مستوي تواجد وعمل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات بصورة كلية.	4.24	84.78	0.000
9	المراجع الداخلي في الكليات على دراية ومعرفة تامة بكيفية التعامل مع مخاطر نظم تشغيل المحاسبة الإلكترونية.	4.18	83.62	0.000
	جميع فقرات المجال	3.99	79.77	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2021م)

الفقرة الأولى في الجدول رقم (5-3) المتوسط الحسابي يساوي (4.22) أي بنسبة (84.49)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.22) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بأن هنالك إلمام كبير من قبل موظفي الكليات في التعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية.

الفقرة الثانية في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.35) أى بنسبة (86.96)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.35) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بأن هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني أيضاً.

الفقرة الثالثة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.02) أى بنسبة (80.43)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.02) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون أن المراجع القانوني يطلب تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات.

الفقرة الرابعة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.04) أى بنسبة (80.72)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.04) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون تقديم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات لتقييم أجهزته والبرامج من قبل إدارة المراجعة الداخلية.

الفقرة الخامسة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.04) أى بنسبة (80.87)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.04) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون اعتماد المراجع القانوني على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه الكليات.

الفقرة السادسة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (3.22) أى بنسبة (64.35)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.030) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (3.22) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بأن إختصار الخطوات وسرعة رصد ومعالجة البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي الإلكتروني يعيق عمل المراجع الداخلي.

الفقرة السابعة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.47) أى بنسبة (89.42)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.47) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بوجود إدارة للمراجعة الداخلية في الكليات للقيام بدورها في عملية المراجعة.

الفقرة الثامنة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.24) أى بنسبة (84.78)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.24) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بأن مستوي تواجد وعمل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات بصورة كلية.

الفقرة التاسعة في الجدول رقم (3-5) المتوسط الحسابي يساوي (4.18) أى بنسبة (83.62)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.18) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون أن المراجع الداخلي في الكليات على دراية ومعرفة تامة بكيفية التعامل مع مخاطر نظم تشغيل المحاسبة الإلكترونية.

بتحليل مدي صحة إجابات الفرضية الثانية تم حساب المتوسط الحسابي الخاص بفقرات هذه الفرضية والتي تشمل (9) فقرات في الجدول أعلاه رقم (3-5) كان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3.99) أى بنسبة (79.77)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال (3.99) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون إلمام المراجع الداخلي بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

جدول رقم (6-3) إختبار الفرضية الثالثة أن هنالك مشكلات تواجه الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للنظم المحاسبية

الفقرة	البيان	المتوسط الحسابي	
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	هنالك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول والتعامل معها وذلك بعمل بروفایل في الشبكة الداخلية للمصرف لكل مستخدم وكل على حسب صلاحياته.	4.17	883.4
2	يتم حفظ المعلومات والملفات على شكل اسطوانات أو هارد دسك خارجي مع عمل نسخ احتياطية في الخادم الرئيسي.	4.28	185.5
3	هناك تأمين على الخادم المركزي ضد السرقة والحريق والكوارث الطبيعية.	4.36	587.2
4	تتوفر وسائل أمنية لحماية الخادم المركزي وجميع أجهزة الحاسوب والشبكة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية ورجال الأمن والوسائل الحساسة للحرارة والدخان.	4.39	387.8
5	هناك بدائل كافية لإستمرار التشغيل لأجهزة الحاسوب والخادم الرئيسي عند إنقطاع الكهرباء	4.44	88.84
6	هناك برامج قوية لحماية الخادم والشبكة وأجهزة الحاسوب وبرامج التشغيل من الهاكرز والفيروسات.	4.47	89.42
7	يؤدي استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية إلى قلة فرص إكتشاف حالات الأخطاء والغش بسبب فقدان الدليل المستندي.	3.44	68.84
	جميع فقرات المجال	4.21	84.11

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2021م)

الفقرة الأولى في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.17) أي بنسبة (83.48)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.17) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يقرون بأن هنالك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول والتعامل معها وذلك بعمل بروفایل في الشبكة الداخلية للمصرف لكل مستخدم وكل على حسب صلاحياته.

الفقرة الثانية في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.28) أي بنسبة (85.51)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.35) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بحفظ المعلومات والملفات على شكل أسطوانات أو هارد دسك خارجي مع عمل نسخ احتياطية في الخادم الرئيسي.

الفقرة الثالثة في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.36) أي بنسبة (87.25)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.36) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون أن هنالك تأمين على الخادم المركزي ضد السرقة والحريق والكوارث.

الفقرة الرابعة في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.39) أي بنسبة (87.83)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.39) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون توفر وسائل أمنية لحماية الخادم المركزي وجميع أجهزة الحاسوب والشبكة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية ورجال الأمن والوسائل الحساسة للحرارة والدخان.

الفقرة الخامسة في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.44) أي بنسبة (88.84)، كما بلغت قيمة  $t$  المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.44) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بأن هنالك بدائل كافية لإستمرار التشغيل لأجهزة الحاسوب والخادم الرئيسي عند إنقطاع الكهرباء.

الفقرة السادسة في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (4.47) أى بنسبة (89.42)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (4.47) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون أن هنالك برامج قوية لحماية الخادم والشبكة وأجهزة الحاسوب وبرامج التشغيل من الهاكرز والفيروسات.

الفقرة السابعة في الجدول رقم (6-3) أن المتوسط الحسابي يساوي (3.44) أى بنسبة (68.84)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي (3.44) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بأن استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية يؤدي إلى قلة فرص إكتشاف حالات الأخطاء والغش بسبب فقدان الدليل المستندي.

بتحليل مدي صحة إجابات الفرضية الثالثة تم حساب المتوسط الحسابي الخاص بفقرات هذه الفرضية والتي تشمل (7) فقرات في الجدول أعلاه رقم (6-3) كان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (4.21) أى بنسبة (84.11)، كما بلغت قيمة t المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال (4.21) والمتوسط الفرضي (3.00) بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وهي أن معظم المبحوثين يؤكدون بوجود مشكلات تواجه الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للنظم المحاسبية.

#### 4-3-4 رابعاً: إختبار الفرضيات عن طريق استخدام إرتباط سيرمان الخطي :

الهدف من دراسة الإرتباط هو قياس قوة الإرتباط الخطي بين متغيرين المتغير المستقل وهو النظم المحاسبية الإلكترونية والمتغير التابع وهو الرقابة الداخلية والبيان التالي يوضح أنواع الإرتباط واتجاه العلاقة لكل نوع :

المعنى	قيمة معامل الإرتباط
إرتباط طردي تام	+1
إرتباط طردي قوي	من 0.70 إلى 0.99
إرتباط طردي متوسط	من 0.50 إلى 0.69
إرتباط طردي ضعيف	من 0.01 إلى 0.49
لا يوجد إرتباط	0

وما قيل عن الإرتباط الطردي ينطبق علي الإرتباط العكسي مع وضع الإشارة السالبة.

جدول رقم (7-3) الإرتباط بين إمام المراجع الداخلي بالمحاسبة الإلكترونية والمشكلات التي تواجه الرقابة الداخلية في ظل المحاسبة الإلكترونية

الرقم	البيان	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية	ترتيب الإرتباط
1	هنالك إمام كبير من قبل المراجع الداخلي في الكليات للتعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية.	0.498	0.000	7
2	هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني أيضاً.	0.581	0.000	1
3	يطلب من المراجع القانوني تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات.	0.552	0.000	5
4	يتم تقديم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات لتقييم أجهزه والبرامج من قبل إدارة المراجعة الداخلية.	0.431	0.000	10
5	يعتمد المراجع القانوني على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه الكليات.	0.282	0.002	15
6	إختصار الخطوات وسرعة رصد ومعالجة البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي الإلكتروني يعيق عمل المراجع الداخلي.	0.351	0.000	12
7	توجد إدارة للمراجعة الداخلية في الكليات للقيام بدورها في عملية المراجعة.	0.333	0.000	14
8	مستوي تواجد وعمل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات بصورة كلية.	0.262	0.003	16
9	المراجع الداخلي في الكليات على دراية ومعرفة تامة بكيفية التعامل مع مخاطر نظم تشغيل المحاسبة الإلكترونية.	0.389	0.000	11

الرقم	البيان	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	ترتيب الارتباط
10	هنالك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول والتعامل معها وذلك بعمل بروفایل في الشبكة الداخلية للكليات لكل مستخدم وكل على حسب صلاحياته.	0.486	0.000	8
11	يتم حفظ المعلومات والملفات على شكل أسطوانات أو هارد دسك خارجي مع عمل نسخ احتياطية في الخادم الرئيسي.	0.574	0.000	3
12	هناك تأمين على الخادم المركزي ضد السرقة والحريق والكوارث الطبيعية.	0.578	0.000	2
13	تتوفر وسائل أمنية لحماية الخادم المركزي وجميع أجهزة الحاسوب والشبكة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية ورجال الأمن والوسائل الحساسة للحرارة والدخان.	0.568	0.000	4
14	هناك بدائل كافية لاستمرار التشغيل لأجهزة الحاسوب والخادم الرئيسي عند إنقطاع الكهرباء.	0.521	0.000	6
15	هناك برامج قوية لحماية الخادم والشبكة وأجهزة الحاسوب وبرامج التشغيل من الهاكرز والفيروسات.	0.342	0.000	13
16	يؤدي استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية إلى قلة فرص اكتشاف حالات الأخطاء والغش بسبب فقدان الدليل المستندي.	0.468	0.000	9
	جميع فقرات المجال	0.451	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2021م)

بالإشارة إلى الجدول أعلاه رقم (3-7) يوضح نتائج تحليل الارتباط الثنائي بين إلمام المراجع الداخلي بالمحاسبية الإلكترونية والمشكلات التي تواجه الرقابة الداخلية في ظل المحاسبية الإلكترونية باستخدام معامل الارتباط الخطي سيبرمان، التحليل يشير إلى وجود ارتباط معنوي وطردية متوسط بين كل مكونات فرضية إلمام المراجع الداخلي بالمحاسبية الإلكترونية مع فرضية المشكلات التي تواجه النظم المحاسبية الإلكترونية، أكبر ارتباط كان في الفقرة الثانية معامل الارتباط الخطي (0.581) وهو هناك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني أيضاً، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لأن القيمة بين (0.50 إلى 0.69).

تلها الفقرة الثانية عشره معامل الارتباط الخطي (0.578) أنه هناك تأمين على الخادم المركزي ضد السرقة والحريق والكوارث الطبيعية، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لأن القيمة بين (0.50 إلى 0.69).

تلها الفقرة الحادية عشر معامل الارتباط الخطي (0.574) يتم حفظ المعلومات والملفات على شكل أسطوانات أو هارد دسك خارجي مع عمل نسخ احتياطية في الخادم الرئيسي، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لأن القيمة بين (0.50 إلى 0.69).

تلها الفقرة الثالثة عشرة معامل الارتباط الخطي (0.568) تتوفر وسائل أمنية لحماية الخادم المركزي وجميع أجهزة الحاسوب والشبكة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية ورجال الأمن والوسائل الحساسة للحرارة والدخان، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لأن القيمة بين (0.50 إلى 0.69).

تلها الفقرة الثالثة معامل الارتباط الخطي (0.552) حيث يطلب من المراجع القانوني تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لأن القيمة بين (0.50 إلى 0.69).

تلها الفقرة الرابعة عشرة معامل الارتباط الخطي (0.521) أن هنالك بدائل كافية لاستمرار التشغيل لأجهزة الحاسوب والخادم الرئيسي عند إنقطاع الكهرباء، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لأن القيمة بين (0.50 إلى 0.69).

تلها الفقرة الأولى معامل الارتباط الخطي (0.498) أن هنالك إلمام كبير من قبل المراجع الداخلي في الكليات للتعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين (0.01 إلى 0.49).

تلها الفقرة العاشرة معامل الارتباط الخطي (0.486) أن هنالك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول والتعامل معها وذلك بعمل بروفایل في الشبكة الداخلية للكليات لكل مستخدم وكل على حسب صلاحياته، هذه القيمة تعني وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين (0.01 إلى 0.49).

تلها الفقرة السادسة عشرة معامل الارتباط الخطي (0.468) حيث يؤدي استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية إلى قلة فرص إكتشاف حالات الأخطاء والغش بسبب فقدان الدليل المستندي، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).

تلها الفقرة الرابعة معامل الارتباط الخطي (0.431) يتم تقديم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات لتقييم الأجهزة والبرامج من قبل إدارة المراجعة الداخلية، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).

تلها الفقرة التاسعة معامل الارتباط الخطي (0.389) أن المراجع الداخلي في الكليات على دراية ومعرفة تامة بكيفية التعامل مع مخاطر نظم تشغيل المحاسبة الإلكترونية، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).  
تلها الفقرة السادسة معامل الارتباط الخطي (0.351) وهو إختصار الخطوات وسرعة رصد ومعالجة البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي الإلكتروني يعيق عمل المراجع الداخلي، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).

تلها الفقرة الخامسة عشرة معامل الارتباط الخطي (0.342) هناك برامج قوية لحماية الخادم والشبكة وأجهزة الحاسوب وبرامج التشغيل من الهاكز والفيروسات، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).  
تلها الفقرة السابعة معامل الارتباط الخطي (0.333) يعني أن تواجد إدارة للمراجعة الداخلية في الكليات للقيام بدورها في عملية المراجعة، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).  
تلها الفقرة الخامسة معامل الارتباط الخطي (0.282) وهو إعتداد المراجع القانوني على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه الكليات، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).  
أما أقل إرتباط كان في الفقرة الثامنة معامل الارتباط الخطي (0.262) حيث مستوي تواجد وعمل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات بصورة كلية، هذه القيمة تعني وجود علاقة إرتباط طردية ضعيفة لأن القيمة بين ( 0.01 إلى 0.49 ).

## المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

### 1-4 تمهيد :

يحتوي هذا المبحث علي النتائج التي توصل لها الباحث من خلال تحليل البيانات الإحصائية عن طريق الإستبيان والتوصيات التي يراها الباحث من خلال النتائج.

### 2-4 أولاً: النتائج :

لقد سعت الدراسة إلى التعمق والتعرف على تقويم أداء الرقابة الداخلية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية 2021م بتسليط الضوء على قطاع الكليات الأهلية بالقصيم، وقد تم توزيع إستبانة للكليات الأهلية الغرض منها إختبار فرضيات الدراسة، وبعون الله تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أثبتت نتائج الدراسة وجود مزايا لاستخدام النظم المحاسبية الإلكترونية في عملية الرقابة الداخلية بينت أن الكليات تتوفر فيها أجهزة كمبيوتر ومعدات متطورة تساعد في استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية، بالإضافة إلى وجود شبكة إتصالات قوية في الكليات تساعد في الربط الشبكي لاستخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية.
2. تشير النتائج حول مدى الإعتداد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة المالية في ظل استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية في الكليات الأهلية بالقصيم أثبتت أن العمليات المحاسبية تم إنجازها بسرعة عن طريق البرامج المحاسبية الإلكترونية وبالتالي أدت إلى جودة التقارير المالية، وأن البرامج المحاسبية الإلكترونية ساهمت في تحقيق درجة الأمان والموثوقية والتأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني.
3. أظهرت نتائج الدراسة أن للمراجع الداخلي إلمام بفهم وتقييم نظم النظم المحاسبية الإلكترونية لإغراض المراجعة الداخلية وذلك يتمثل في أن موظفي الكليات لديهم إلمام كبير في التعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية، وأن هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الكليات ومن قبل المراجع القانوني الذي يطلب تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم تقنية المعلومات، بالتالي المراجع القانوني يعتمد على نظام الرقابة الداخلية الذي تتبعه الكليات.
4. أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك مشكلات تواجه عملية الرقابة الداخلية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية يتمثل في أن هنالك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول والتعامل معها وذلك بعمل بروفایل في الشبكة الداخلية للكليات لكل

مستخدم على حده وكل حسب صلاحياته، ويتم حفظ المعلومات والملفات على شكل أسطوانات أو هارد دسك خارجي مع عمل نسخ احتياطية في الخادم الرئيسي، ويتم حفظ نسخ احتياطية من الملفات خارج الكليات في مناطق بعيدة أو في خزائن محصنة ضد الحريق، وأن هناك تأمين على الخادم المركزي ضد السرقة والحريق والكوارث الطبيعية.

#### 3-4 ثانياً : التوصيات:

- على ضوء النتائج السابقة يقترح الباحث التوصيات التالية :
1. ضرورة التأكد من أن البرامج المحاسبية الإلكترونية تساهم في تحقيق درجة الأمان والموثوقية والتأكد من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني وضرورة الإستعانة بشركات إستشارية متخصصة في حالة إجراء تعديل في النظام المحاسبي الإلكتروني بما يتوافق مع الكليات الأهلية بالقصيم.
  2. ضرورة تكتيف عمل المراجعة الداخلية في الكليات الأهلية بالقصيم وأن يكون تواجدهم في الكليات بصورة دائمة ومستمرة حتى تضمن سلامة نظام الضبط الداخلي المعمول به داخل النظام المحاسبي الإلكتروني بالإضافة إلى ذلك نضمن فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك بتفعيل دورهم ومنحهم الصلاحيات الكافية لممارسة المهنة على الوجه الأكمل.
  3. ضرورة إهتمام الإدارة والمراجعة الداخلية في الكليات الأهلية بالقصيم بتحقيق خصائص الرقابة الفعالة في الفصل بين المسؤوليات ووضوح خطوط السلطة والمسئولية وكفاءة الموظفين وحماية الأصول والسجلات ومتابعة الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية.
  4. ضرورة توفير وسائل أمنية لحماية الخادم المركزي وجميع أجهزة الحاسوب والشبكة مثل الغرف المغلقة والأبواب القوية ورجال الأمن والوسائل الحساسة للحرارة والدخان وأن تكون هنالك بدائل كافية لإستمرار التشغيل لأجهزة الحاسوب والخادم الرئيسي عند إنقطاع الكهرباء وتوفير برامج قوية لحماية الخادم والشبكة وأجهزة الحاسوب وبرامج التشغيل من الهاكز والفيروسات وذلك بعمل نسخ احتياطية تلقائية كل يوم عن طريق الخادم الرئيسي للبرنامج المحاسبي والبرامج المساعدة.

#### المصادر والمراجع :

##### أولاً: الكتب:

- محمد، سمير كامل. (1999). أساسيات المراجعة في بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات. ط1. دار الجامعة الجديد للنشر. الإسكندرية. مصر.
- ميجس، فالتر. ميجس، روبرت. (2009). المحاسبة المالية. ط1. الناشر دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- الحبيتي، كاظم إبراهيم. (2003). نظام المعلومات المحاسبية. ط1. وحدة الحداثة للطباعة والنشر. الموصل. العراق.
- كيسو، دونالد ويجانت، جيرى. (1995). المحاسبة المتوسطة الجزء الأول. دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- توماس، وليم. هنكي، أمرسون. (1989). المراجعة بين النظرية والتطبيق. الناشر مكتبة دار المريخ. الرياض. المملكة العربية السعودية.

##### ثانياً : الرسائل الجامعية :

- مصلح، ناصر عبدالعزيز. (2007). أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في الكليات العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة.
- ناجي، بدرالدين ادم محمد. (2012). تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية. رسالة دكتوراة. جامعة الأهلية للعلوم والتكنولوجيا. السودان.

##### ثالثاً: المقالات والدوريات :

- حمادة، رشا. (2010). أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية). المجلد 26. العدد الأول. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. سوريا.
- وندل، باول. (1995). الغش والأختيال في بيئة الحاسب الآلي. العدد 92. تشرين الأول. مجلة المحاسب القانوني العربي. الكويت.
- هلدني، آلان عجيب مصطفى. الغبان، نائر صبري محمود. (2010). دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المحاسبي الإلكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان. العدد 45. مجلة علوم إنسانية. العراق.
- الحسين، د. محمد عوض الكريم. (2010). محاضرات في نظم المعلومات المحاسبية. كلية الأقتصاد والتنمية الريفية. جامعة الجزيرة. السودان.